منْح ضباط بالقوات المسلحة صفة مأموري الضبط القضائي

٤ الوقائع المصرية – العدد ٨٤ فى ١٠ أبريل سنة ٢٠١٧

قـــــرر :

(المـــادة الأولى)

يُخول السادة الضباط العاملون بالقوات المسلحة – الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق التابعة لجهاز مشروعات الخدمات الوطنية – بصفتهم الوظيفية كل فى دائرة اختصاصه – صفة مأمورى الضبط القضائى وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وتعديلاته وهم :

م	الرتبة	الاســـــــــم	الدرجة الوظيفية	الاختصاص
١	لـــواء	مجدى أنور محمد محمد محجوب	رئيس مجلس إدارة الشركة	جميع الطرق
٢	عقيد	حـــازم حنفى عـــبـــد العـــزيز هاشم	مدير إدارة الطرق	جميع الطرق
٣	عقيد	أحـمـد مـحـمـد نبيل عبد الحميد	المدير الإدارى	جميع الطرق
٤	عقيد	وليـد أحـمـد مـحـمـد الغندور	قائد مفرزة الأمن	جميع الطرق
٥	مقدم	مـحـمـد أبو خليل فـريد غنيم	مراقب مالى	جميع الطرق
٦	رائـد	مـحـمـد سـامى عـزوز كـروان	ضابط بمفرزة أمن الشركة	جميع الطرق
٧	نقيب	مصطفى عبد المجيد عز العرب عبد المجيد	ضابط بمفرزة أمن الشركة	جميع الطرق

(المـــادة الثانية)

يُنشـــر هذا القـــرار فى الوقائـــع المصريـــة على نفقـــة الجهـــة طالبـــة القـــرار .

الاثنين 10 أبريل 2017 01:04 م

نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر، اليوم "الإثنين"، قررًا لوزارة العدل بحكومة الانقلاب بتحويل عدد من الضباط العاملين بالقوات المسلحة الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطريق التابعة لجهاز الخدمات الوطنية بصفتهم الوظيفية كل في دائرة اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائي وذلك بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 84 لسنة 1968 بشأن الطرق العامة وتعديلاته

وتشهد شبه دولة السفيه السيسي تزايدا غير مسبوق في حالات منح الضبطية القضائية لموظفين إداريين بالدولة لمواجهة المشكلات المتفجرة بالبلاد في العديد من الملفات، وهو ما يهدد بتفجر النزاعات الأهلية، ويزيد من القبضة الأمنية التي قد يتبعها أزمات مجتمعية بسبب تفاقم ظاهرة "المواطن المخبر".

وسبق ذلك، منح الضبطية القضائية لمفتشي الأوقاف والأئمة، بدعوى حماية المساجد من غير المصرح لهم بالخطابة، وكذلك محصلي الفواتير بوزارة الكهرباء وكذلك 700 موظف من الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي "صيانكو" في المحافظات

وكانت وزارة العدل منحت يوم 14 سبتمبر 2015، صفة الضبطية القضائية لـ6 من أعضاء نقابة المهن التمثيلية، منهم نقيب الممثلين أشرف زكي، وكل من السكرتير العام للنقابة أشرف طلبة، وإيهاب فهمي، ومحسن منصور، وسامح بسيوني، ووائل عبدالله، بدعوى تسهيل مهام أعضاء نقابة الممثلين في اتخاذ إجراءاتهم ضد المخالفين

وقبل ذلك، منح أحمد الزند الضبطية القضائية 5 مرات منذ توليه وزارة العدل لجهات عدة، منها رؤساء الأحياء والمدن، ونقابة المهندسين، ونقابة المعلمين لمحاربة الدروس الخصوصية، كما منحها لـ22 قيادة في محافظة الجيزة، ونائب المحافظ ورئيس المتابعة، لضبط المخالفات في أحياء المحافظة

وكان وزير عدل الانقلاب السابق، محفوظ صابر، منح الضبطية القضائية لمفتشي الأوقاف والتموين العقاري، ومعاوني الأمن وحرس الحدود، بخلاف القيادات النقابية، والنقابات الفرعية، وأمن الجامعات، ومفتشي التموين وموظفي الجمارك

وفي مقارنة أعداد الحاصلين على الضبطية القضائية الصادرة في مصر، تكون الفترة منذ 3 يوليو 2013 حتى الآن، من أكثر الحقب التي شهدت توسعاً في منح الضبطية القضائية، والتي كانت تمارس في أضيق الحدود قبل ثورة 1952، وتمارس في حدود القوانين ذات العلاقة المباشرة بالحياة البيولوجية للبشر، مثل قوانين الأغذية، والصيدلة، والصحة العامة

وبحكم الصلاحيات التي يقررها وزير العدل، يحق للموظف اقتحام المنشآت التجارية أو الإنتاجية، وإصدار التعليمات بوقف بيع أو إنتاج الأصناف التي تهدد حياة البشر، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع التهديد

ويعبر منح الضبطية القضائية بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة، عن تزايد مخاوف نظام الانقلاب من تفاقم المشكلات المجتمعية، التي تسببها سياساته، وخشيته من غضب احتماعي واسع، حيث سبق أن حذر كتاب وخبراء عن عودة أجواء 1977 لمصر، محذرين من هبة شعبية، كما حدث في عام 1977، عندما زادت أسعار السلع في عهد السادات